النّشر الأكاديمي في تونس : بين ضغوطات الاقتصاد وتحديات البيئة الرقمية

Academic Publishing in Tunisia: Between economic pressures and the challenges of the digital environment

L'édition académique en Tunisie : entre pressions économiques et défis de l'environnement numérique



د. يسرى الصغير

جامعة منوبة

المعهد العالي للتوثيق - تونس

مخبر البحث في علم المعلومات SILAB

رئيسة فريق البحث حول اليقظة وإدارة المعرفة

مديرة برنامج دعم الجودة بالمعهد العالي للتوثيق

yousra.seghir@isd.uma.tn

المستخلص : يَعرِف النشر الأكاديمي في العالم تحولات عميقة بفعل الممارسات الوثائقية الجديدة للطلبة والباحثين من ناحية والصعوبات الاقتصادية في مجال صناعة الكتاب وظهور الوسائط الإلكترونية الحديثة وتناميها من ناحية أخرى. وشهد هذا النوع من النشر في تونس نموّا متسارعا، بفضل تطور عدد الجامعات التونسيّة والطلبة وتزايد مراكز البحث، ولكنه في المقابل لا يزال يواجه صعوبات جمّة تُعيق تطوره وازدهاره.

تهدف الدراسة إلى رصد واقع النشر الأكاديمي في تونس وتطوّره عبر الزمن وتحديد الصعوبات التي تحول دون نموّه على الوجه المرجو، كما تتناول الجوانب الكمية والنوعية للإنتاج الفكري الأكاديمي، وتهتم بالنواحي الاقتصادية بمعنى مساهمة القطاع في دعم اقتصاد المعرفة.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استقراء الأدبيات والبحوث السابقة بالإضافة إلى الملاحظة المباشرة والمقابلة الشخصية. وتساعد نتائج البحث في

طرح البدائل المناسبة لإصلاح القطاع، وتقترح نموذجا لتطوير النشر الإلكتروني وجعله قادرا على رفع تحديات البيئة الرقمية.

الكلمات المفتاحية : النشر الأكاديمي، البيئة الرقمية، البحث العلمي، الجودة، الرهانات الاقتصادية، تونس.

Résumé : L'édition académique dans le monde est un secteur en pleine mutation en raison de l'avènement de nouvelles pratiques documentaires chez les étudiants et les chercheurs, des difficultés économiques liées à l'industrie du livre et l'émergence des nouveaux médias. En Tunisie, ce type d'Edition a connu une croissance rapide grâce au développement du nombre d'universités, à l'augmentation du nombre d'étudiants et à la prolifération des centres de recherche. Mais, cette édition rencontre toujours des problèmes qui entravent son développement et sa prospérité.

L'étude vise à faire l'état des lieux de l'existant de l'édition académique en Tunisie, à retracer son évolution dans le temps et à identifier les difficultés qui l'empêchent de se développer adéquatement. Elle aborde également les aspects quantitatifs et qualitatifs de la production académique, ainsi que les aspects économiques au sens de la contribution du secteur au développement de l'économie du savoir. L'étude s'appuie sur l'approche analytique descriptive pour extrapoler la littérature et les recherches antérieures en plus de l'observation directe et de l'entretien. Les résultats de la recherche aideront à présenter des alternatives appropriées à la réforme du secteur et à proposer un modèle pour le développement de l'édition électronique et à la rendre capable de relever les défis de l'environnement numérique.

Mots-clés : Edition universitaire, environnement numérique, recherche scientifique, qualité, enjeux économiques, Tunisie.

Abstract : Academic publishing around the world is a rapidly changing sector due to the advent of new information practices among students and researchers, as well as the economic difficulties related to the book industry and the emergence of new media. In Tunisia, this type of publication has increased rapidly because of the growth in the number of universities, the increase in the number of students and the proliferation of research centers.

However, academic publishing is still facing many difficulties that are hindering its development and prosperity.

This study aims not only at exploring the current situation of university publishing in Tunisia but also at tracing its evolution over time, and identifying the difficulties that are preventing it from developing properly. It also addresses the quantitative and qualitative aspects of academic intellectual production and sheds light on its economic aspects, that is, the contribution of the sector to the development of the knowledge economy. The study adopts both the descriptive and the analytical approaches to review current literature and previous research in addition to direct observation and personal interviews. The research results provide some appropriate alternatives that may help in reforming the sector, and suggest a model for the development of electronic publishing that may enable it to meet the challenges of the digital environment.

Keywords : Academic Publishing, Digital Environment, Scientific Research, Quality, Economic Stakes, Tunisia.

المقدمة

يحتل النشر مكانة هامة في المشهد الأكاديمي باعتباره الرافد الأساسي للتدريس والتعلّم والبحث، وهو من هذا المنظور، المحرار الذي تقاس بواسطته مكانة البحث العلمي في أيّ جامعة، فضلا عن أن الترقية الأكاديمية تعتمد على عدد الكتب والبحوث المنشورة تحت إشراف هيئات موثوقة علميا أو في الدوريات العلمية المحكّمة.

يشهد اليوم النشر الأكاديمي عموما تحولات جوهرية بفعل الممارسات الوثائقية الجديدة للطلبة والباحثين وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وظهور الوسائط الإلكترونية الحديثة وتناميها. ولعل ما يثير الانتباه، أنه على الرغم من تعدد الدراسات والبحوث حول هذا النوع من النشر، إلا أنه لم يتم تعريف هذا القطاع بشكل واضح مما ولّد " تداخلا في الممارسات والرهانات والإشكاليات الخارجة عن قطاع النشر الأكاديمي"[1]، فأضحى هذا النوع من النشر مرتبطا بأشكال اتصالية وعلمية أخرى أو بالمنشورات الموجهة إلى الأكاديميين أو بالناشرين الأكاديميين في الجامعات.

ومن الناحية الاقتصادية، يُشكّل النشر الأكاديمي والنشر الأكاديمي الرقمي بشكل خاص في البلدان المتطورة أحد أهم مكونات الاقتصاد الثقافي. وليس أدلّ على ذلك من تشكّل تكتلات أخطبوطية للناشرين العلميين أضحت تسيطر على قطاع النشر الأكاديمي

[1] Assié ; Benjamin. L'Edition universitaire. Lyon : ENSSIB, 2007. P.5

في العالم وتفرض على الجامعات ومراكز البحوث أسعارا مرتفعة للنفاذ إلى موارد المعلومات وتحقق من وراء ذلك أرباحا خيالية، وعلى سبيل المثال تسيطر الشركات متعددة الجنسيات Elsevier وSpringer وWiley-Blackwell لوحدها على 42% من السوق العالمية للنشر[2].

أمّا في تونس، ولئن تعرف حركة النشر عموما ضعفا واضحا بالنظر إلى حجم النشر السنوي قياسا بعدد السكان، فإن النشر الأكاديمي سجل خلال العشريتين الأخيرتين نموا نسبيا، مقارنة بفترة نهاية التسعينات، ولكنه اقتصر على النشر التقليدي في ظل غياب شبه تام للنشر الالكتروني.

تهدف هذه الدراسة إلى رصد واقع النشر الأكاديمي في تونس. وتحاول في مرحلة أولى تعريف النشر الأكاديمي وحصر الناشرين الأكاديميين وأنواعهم وتخصصاتهم وقياس الإنتاج الفكري الأكاديمي كمّا ونوعا. وفي مرحلة ثانية تتطرق إلى تحديد العوائق التي تحول دون نموّه وانتشاره على الوجه المرجو، كما تهتم بالنواحي الاقتصادية بمعنى مساهمة قطاع النشر الأكاديمي في دعم اقتصاد المعرفة وتحقيق الربحية المطلوبة.

1. منهجية البحث

تعتمد الدراسة على المقاربة الوصفية التحليلية في استقراء الأدبيات والبحوث السابقة بالإضافة إلى الملاحظة المباشرة والمقابلات الشخصية. وتساعد نتائج البحث في طرح البدائل المناسبة للنهوض بالقطاع، وتقترح نموذجا لتطوير النشر الإلكتروني وجعله قادرا على رفع تحديات البيئة الرقمية.

1.1. مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة الناشرين الأكاديميين في تونس ممثلين في مؤسسات النشر الرسمية ومراكز البحث العلمي الرئيسية الممارسة لنشاط النشر، ومؤسسات التعليم العالي والبحث بالجامعات التونسية والمتخصصة في الآداب والعلوم الإنسانية والقانون والعلوم الاقتصادية والسياسية والتي تمارس نشاط النشر الأكاديمي ويصدر عن بعضها مجلات علمية بشكل متواصل.

إن ما يبرر اختيارنا لهذه المجالات المعرفية دون غيرها هو غياب نشاط النشر بالمعنى المتعارف عليه في التخصصات العلمية الأخرى وقيام الباحثين بالنشر في المجلات العلمية المتخصصة وخاصة منها المكشفة والتي تتمتع ب"معامل تأثير" مرتفعة وذلك لغرض التحسين في مؤشر "هيرش" المعروف بـ h-Index الخاص بهم، وهو مؤشر يمكّن من قياس إنتاجية المؤلفين العلميين ودرجة تأثير منشوراتهم.

---

[2] Larivière, Vincent, Haustein, S. Mongeon, Ph. (2015), The Oligopoly of academic publishers in the digital era.
https://journals.plos.org/plosone/article?id=10.1371/journal.pone.0127502

وتوجد بتونس مؤسسة نشر أكاديمية رسمية واحدة هي مركز النشر الجامعي، وترجع بالنظر لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومقرها بالمركب الجامعي بمنوبة ولكنها ليست خاضعة لسلطة الجامعة. كما تعد البلاد أكثر من أربعين مركز بحث علمي حكومي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية منها عدد محدود من مراكز البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، أهمها مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية والمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر ومركز الدراسات والبحوث والتوثيق والإعلام حول المرأة. وهي تعتمد على باحثين متفرغين يتولون نشاط البحث والنشر. وتنتمي مؤسسات التعليم العالي والبحث المتخصصة في الآداب والإنسانيات إلى جامعات تونس ومنوبة وسوسة والقيروان وصفاقس وقابس وقفصة وجندوبة، وتتمثل أساسا في أربع كليات وبعض المعاهد العليا في الإنسانيات ومعهدين وطنيين في تخصصي الصحافة والتوثيق والمعلومات. أما المؤسسات المتخصصة في القانون والعلوم الاقتصادية والسياسية فهي ترجع بالنظر إلى جامعات تونس-المنار وسوسة وصفاقس وجندوبة وتحتوي على خمس كليات تدرّس هذه التخصصات.

2.1. عينة البحث

تشتمل عينة البحث على مؤسسة النشر الأكاديمي الرسمية الوحيدة وهي مركز النشر الجامعي وعلى مركزي بحث من مجموع ثلاثة وهما مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر الراجع بالنظر لجامعة منوبة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وتحتوي العينة كذلك على مؤسسات التعليم العالي والبحث الرئيسية في مجالات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية وعددها ستة من مجموع اثنتي عشرة مؤسسة موزّعة على كافة جامعات البلاد، وهي تابعة لجامعات تونس وتونس-المنار ومنوبة.

2. بيئة النشر في تونس

ظهرت الطباعة في تونس في أواسط القرن التاسع عشر عندما استجلبت مطبعة حجرية من فرنسا لطباعة "أوامر ونواهي"[3] المشير أحمد باشا باي. ومثلت سنة 1860 التاريخ الرسمي لظهور حركة الطباعة والنشر في تونس بتأسيس المطبعة الرسمية وظهور جريدة "الرائد التونسي" في 22 جويلية سنة 1860 في عهد المشير الثالث محمد الصادق باي. وأصدرت المطبعة الرسمية إلى حدود سنة 1882 حوالي سبعين كتابا[4] في القانون والأدب والتاريخ والفكر والدين وما إلى ذلك. وعرف النشر تراجعا كبيرا خلال فترة الحماية الفرنسية من 1881 إلى 1955، إذ أصبح خاضعا لرقابة سلطات الاحتلال بواسطة إصدار قانون للصحافة سنة 1884.

---

[3] بن الخوجة، محمد. صفحات من تاريخ تونس. بيروت : دار الغرب الإسلامي، 1986. ص. 166.

[4] بن الخوجة، محمد، المصدر السابق.

وفي بداية فترة الاستقلال سعت الدولة الحديثة إلى بناء أسس حياة فكرية وثقافية متينة، فأسست في أواسط الستينات داري نشر هما "الدار التونسية للنشر" و"الشركة التونسية للتوزيع"، وصدرت عنهما مئات المؤلفات في مجالات فكرية وثقافية ومعرفية متعددة غير أنهما ما لبثا أن تم الاستغناء عنهما في أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات ليفسحا المجال لظهور دور نشر خاصة. وعرفت فترة التسعينات والعشرية الأولى من الألفية الثالثة فترة ركود بسبب التضييق على حرية النشر والصحافة.

وعرفت حركة النشر انطلاقا من سنة 2016 انتعاشه كبرى إذ بلغ عدد الناشرين حوالي 124 ناشرا بينما كان سنة 2006 في حدود 98 ناشرا فقط[5]. ولكن رغم تزايد عدد الناشرين خلال عشر سنوات فإن حجم النشر ظل ضعيفا إذ لم يتجاوز 2532 إصدارا سنة 2017 مقابل 1155 سنة 2006[6].

وتتمثل أهم معوقات عملية النشر في تونس في اعتقادنا إلى ارتفاع تكلفة عملية النشر بسبب ارتفاع كلفة المستلزمات المادية لإنتاج الكتاب واقتصار اقتناء الكتب على النخب المتعلمة وارتفاع نسبة الأمية التي بلغت، حسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء لعام 2014، 19,2% من مجموع السكان البالغين 15 سنة فأكثر[7]، أي ما يعادل مليوني نسمة. كما تعود لعدم وجود شركات توزيع وطنية والتراخي في تطبيق قوانين الملكية الفكرية، وضياع حقوق المؤلفين والناشرين بسبب تفشي القرصنة.

1.2. النشر الأكاديمي : محاولة تعريف القطاع

النشر الأكاديمي هو نموذج نشر موجه إلى عالم المعرفة، تعود جذوره إلى القرن التاسع عشر في بريطانيا حيث نشأ في محيط الجامعات الكبيرة مثل أوكسفورد وكمبردج، وأدّى دور "وسيط للعلوم وللبحث العلمي"[8]. وفي سنة 1869 أسست أول دار نشر أكاديمية بجامعة كورنل في الولايات المتحدة. وظهر النشر الأكاديمي الفرنسي متأخرا نسبيا، حيث بدأ بشكل محتشم في أواخر القرن التاسع عشر وأخذ في الانتشار شيئا فشيئا بداية من ستينات القرن العشرين.

يبدو من الصعب حصر مجال نشاط النشر الأكاديمي، فهو يحيلنا حينا إلى الناشرين الأكاديميين وأحيانا أخرى إلى النشر العلمي في معناه الواسع، كما أنه يوجد في كثير من الأحيان خلط بين القطاع الأكاديمي والقطاعات شبه الأكاديمية والنشر المدرسي والمهني. على أننا نميل إلى حصر النشر الأكاديمي في فئة الناشرين الأكاديميين

---

[5] Ben Ayed, Moncef.- L'édition en Tunisie 2003-2016 réalités et perspectives, Atlas Edition, 2017, p.26.

[6] المصدر : الببليوغرافيا الوطنية التونسية. الاحصائيات تشمل الكتب المدرسية وكتب الأطفال.

[7] http://ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/Bulletin%20n%c2%b04-2016-v3.pdf

[8] Assié ; Benjamin. L'Edition universitaire. Lyon : ENNSIB, 2007. P..39

الرسميين ومراكز البحث الحكومية والجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث الرسمية. ولعل هذا التعريف يتماهى مع التصنيف الأنجلوسكسوني الذي "يمايز بين "الناشرين الأكاديميين" في المعني الضيق للناشرين المؤسسيّين التابعين للجامعات والناشرين العلميين الذين يمثلون قطاعا كليا من اقتصاد الكتاب والذي يحتوي على جزء كبير من إنتاج الناشرين الأكاديميين ولكن خاصة إنتاج دور النشر الخاصة"[9].

2.2. البيئة الأكاديمية في تونس

أسست الجامعة التونسية سنة 1958، وكانت تضم عند تأسيسها خمس كليات. وتطور عدد الجامعات في السنة الأكاديمية 1993-1994 ليبلغ ستة جامعات بها 85 مؤسسة تعليم عال، وتعد البلاد حاليا 203 مؤسسة تعليم عال وبحث موزعة على ثلاثة عشرة جامعة وإدارة عامة للدراسات التكنولوجية. بينما يبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الخاص 70 مؤسسة. وبلغ عدد الطلبة في السنة الأكاديمية 2018، 243 ألفا في الجامعات الحكومية و32 ألفا في الجامعات الخاصة. بينما يبلغ عدد المدرسين الباحثين في التعليم العالي الرسمي 22846[10] (2017) ويمثل البحث العلمي جانبا هاما من البيئة الأكاديمية. ويوجد بالجامعات التونسية 302 مختبر بحث و289 وحدة بحث[11]. ويحتوي المشهد الأكاديمي أيضا على مراكز بحث حكومية ترعاها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهي متخصصة في العلوم الصحيحة وفي العلوم الإسلامية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. ويبلغ عددها تسع وثلاثون مركزا[12].

3. نتائج الدراسة الميدانية

1.3. النشر الأكاديمي في تونس

يعود ظهور النشر الأكاديمي في تونس إلى تأسيس الجامعة التونسية سنة 1958 وترسّخ في بداية سبعينات القرن الماضي بتأسيس مركز النشر الجامعي سنة 1973 بكلية الحقوق والعلوم السياسية في رحاب الجامعة التونسية الفتية. وهو مركز حكومي يرجع بالنظر إلى الوزارة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي ويتولى نشر المصادر التعليمية الموجهة للطلبة والإنتاج الفكري الأكاديمي للباحثين الجامعيين. وظل لفترة طويلة مسيطرا على سوق النشر الأكاديمي. وتتمثل مهمته الأساسية في " تنظيم وتطوير إعداد المنشورات الجامعية وطبعها وتوزيعها"[13]، وهو مكلف في إطار ذلك "بتشجيع الإنتاج

---

[9] Assié ; Benjamin. L'Edition universitaire. Lyon : ENNSIB, 2007. P.7.

[10] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. التعليم العالي في أرقام : 2012-2013/2017-2018

[11] file:///C:/Users/dell/Downloads/DGRS_annuaire_Edition_2017-2018%20.pdf

[12] المصدر السابق.

[13] الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 7 ماي 1998. ص. 1071.

العلمي الجامعي بالتدخل في ميدان الطبع والتوزيع والتكفل بإعداد المصنفات ومؤلفات التدريس والنشريات وكل أعمال البحث الأخرى ذات الصبغة الجامعية ونشرها وتوزيعها"[14]. كما يعتبر المركز الناشر الأكاديمي الرئيسي، ويتولى النشر في ثمانية محاور علمية كبرى هي العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والعلوم الدينية والاقتصاد والإدارة والعلوم القانونية والسياسية والعلوم الأساسية والعلوم الطبية والهندسة والآداب والحضارة والعمارة والتعمير والفنون الجميلة بعد أن كان في الفترة الأولى لإنشائه وإلى حدود سنة 1996 متخصصا في القانون والعلوم السياسية والاقتصادية والإدارة دون سواها.

يقوم مركز النشر الجامعي بدور مهم في عملية الترقية الأكاديمية بفضل موثوقية النشر من خلاله. إذ تتولى تقييم البحوث العلمية المرشحة للنشر لجنة علمية متكونة من ثمانية أعضاء من بين أساتذة التعليم العالي أو الأساتذة المحاضرين يمثلون المجموعات الكبرى للتخصصات العلمية المعتمدة. ومن شأن ذلك، إضفاء المصداقية العلمية المطلوبة على الأعمال المنشورة في المركز ويساعد بالتالي في ترقية المدرسين الباحثين.

كما تساهم مراكز البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية في قطاع النشر الأكاديمي بواسطة نشر نتائج بحوثها وأعمال مؤتمراتها. وهي مراكز بحث تعمل بفرق باحثين متفرّغين. ويعتبر مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية أعرق مركز بحوث في تخصصه، إذ أنشئ سنة 1962 ونشر حوالي 170 كتابا.

على أن هذا المجال ليس حكرا على مركز النشر الجامعي فحسب، بل إن الكثير من مؤسسات التعليم العالي تمارس نشاط النشر. وتعزز النشر الأكاديمي المؤسسي بسبب التغييرات الحاصلة على الخارطة الجامعية وارتفاع عدد الجامعات والكليات والمدارس والمعاهد العليا بما يعنيه ذلك من تعدد التخصصات الأكاديمية وتنوعها وزيادة عدد المدرسين الباحثين. كما أن للاعتبارات الاقتصادية دورها. فالمؤسسات الجامعية مطالبة بتوفير موارد مالية ذاتية، ولا خيار لها سوى الاستثمار في المعرفة لجني عائدات مالية تدعم بها موازناتها. إلا أن حجم النشر يختلف باختلاف حجم وعراقة المؤسسات الجامعية. وتعود الريادة لكليات القانون والعلوم السياسية والاقتصادية والآداب والإنسانيات، والتي دأبت على النشر منذ تأسيس الجامعة التونسية سنة 1958.

2.3. حجم النشر الأكاديمي

ليس من اليسير تقديم إحصائيات دقيقة عن النشر الأكاديمي في تونس. فباستثناء مركز النشر الجامعي ومراكز البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية وبعض الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث التي تملك معطيات حول منشوراتها، فإن الإحصائيات حول نشاط النشر غير متوفرة في الغالبية العظمى من المؤسسات التابعة للجامعات وهي تفتقد أساسا إلى قسم يعتني بمسألة النشر مثلما هو الحال في كلية الحقوق والعلوم السياسية وكلية العلوم الاقتصادية وحيث لم نستطع الحصول على معلومات دقيقة حول

[14] المصدر السابق.

هذه المسألة، وكان لا بد من الاتصال بمختبرات البحث المختلفة بالكلية، وهذا يدل على تهميش هذا القطاع الحيوي في الجامعات التونسية. كما أن الببليوغرافيا الوطنية التونسية لا تحصر الإنتاج الأكاديمي برّمته لعدم التزام الناشرين بإيداع نسخ من منشوراتهم تقيّدا بقانون الإيداع القانوني. ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى تجربة كلية الحقوق والعلوم السياسية. فهذه الكلية تعاقدت مع أحد الناشرين المتخصصين في النشر الأكاديمي وهي مؤسسة "الأطرش للنشر" لتقوم بنشر وتوزيع مجلاتها العلمية والتعريف بها وتوزيعها. والتعامل مع دور النشر الخاصة لا يحقق بالضرورة عائدات مالية مرتفعة للكلية. ففي ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعرفها البلاد منذ فترة ليست بالوجيزة وارتفاع سعر الورق وتكلفة إنتاج الكتاب والوضعية الاجتماعية الصعبة للعاملين بدور النشر، يفرض الناشرون على المؤلفين شروطا مجحفة مثل شراء 12% من الكتاب المنشور والقبول بمواصفات فنية لا تستجيب للمعايير القياسية. أما نشاط النشر بالكلية فلم يتسن لنا الحصول على معلومات بشأنه لعدم وجود قسم يعنى بالنشر.

ويمثل مجمل الإنتاج الأكاديمي المنشور لسنة 2017 حوالي 3% من مجموع الإنتاج الفكري الوطني. ويقوم مركز النشر الجامعي بإنتاج أعلى نسبة من الكتب الأكاديمية، ب 48 كتابا وتتبعه جامعة منوبة والمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر ومركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية. لكن هذه النسبة تبقى ضعيفة بالقياس إلى حجم الجمهور المستهدف. أما الإنتاج الأكاديمي لبقية مؤسسات التعليم العالي والبحث قيد الدراسة فهو قليل جدا.

الجدول رقم 1 : حجم الإنتاج الأكاديمي لسنة 2017

جهة النشر	المنشورات (2017)
مركز النشر الجامعي	48
مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية	1
المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر	0
جامعة منوبة	2
المعهد العالي للتوثيق	1
كلية الآداب والفنون والانسانيات بمنوبة	8
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس	27
معهد الصحافة وعلوم الإخبار	2
كلية الحقوق والعلوم السياسية	-
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس	-

إلى جانب الإنتاج الفكري من الكتب، تتولى مراكز البحث موضوع الدراسة وبعض مؤسسات التعليم العالي والبحث وخاصة المنتمية منها إلى حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية والتخصصات القريبة منها، وهي موجودة أساسا بجامعة منوبة، إصدار مجلات علمية دورية في مجالات تخصصها. وتتضمن أساسا الإنتاج الأكاديمي للمدرسين الباحثين بالمؤسسات المعنية وهي منفتحة أيضا على مشاركات الباحثين الأجانب. وتعتمد في الترقية الجامعية كملاذ وحيد للكثير من المدرسين في هذه التخصصات. أما في التخصصات العلمية فإن المدرسين الباحثين في تونس يفضلون النشر في المجلات العلمية الأجنبية المكشفة، وذلك استجابة لمعايير الترقية الأكاديمية الخاصة بتلك التخصصات.

الجدول رقم 2 : الدوريات العلمية الأكاديمية

جهة النشر	عنوان المجلة	دورية الصدور	تاريخ التأسيس
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس	الكراسات التونسية	سنوية	1958
كلية الآداب والفنون والانسانيات بمنوبة	حوليات الجامعة التونسية	سنوية	1964
معهد الصحافة وعلوم الإخبار	المجلة التونسية لعلوم الاتصال	نصف سنوية	1967
المعهد العالي للتوثيق	المجلة المغاربية للتوثيق والمعلومات	سنوية	3198
المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر	روافد	نصف سنوية	1995
مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية	المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية	نصف سنوية	1964
مركز النشر الجامعي	المجلة القانونية التونسية	سنوية	3619
كلية الحقوق والعلوم السياسية والأطرش للنشر	مجلة الأحداث القانونية التونسية	سنوية	1989
كلية العلوم الاقتصادية ومركز النشر الجامعي	المجلة التونسية للاقتصاد والتصرف	سنوية	1984

وتجدر الإشارة إلى أن الإنتاج الأكاديمي التونسي في التخصصات موضوع الدراسة يصدر أساسا باللغتين العربية والفرنسية مع غلبة واضحة للغة العربية. وهو يحتوي على الكتب والمجلات العلمية والأطروحات.

3.3. الرهانات الاقتصادية للنشر الأكاديمي

يساهم الاقتصاد الثقافي بشكل فعال في الوزن الاقتصادي لأي بلد. وعلى سبيل المثال فقد مثل في سنة 2016 2.2% من الاقتصاد الفرنسي وساهم في اقتصاد الولايات المتحدة ب 704.2 مليار دولار[15] وصناعة الكتاب هي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الثقافي، وهي تساهم بشكل فعال في ازدهار اقتصاديات البلدان المتقدمة. ويرجع ذلك لقوة الطلب على الكتب والمواد المنشورة. فالسوق في هذه البلدان مهيئة لاستهلاك الكتاب بفضل انتشار ثقافة القراءة وترسخها في المجتمع. وتشير الأرقام إلى تصدر الولايات المتحدة لسوق النشر بحوالي 15.903 مليار دولار، تليها اليابان ب 8.361 م د فألمانيا بـ 5.761 م د[16]. ويمثل قطاع الكتاب الأكاديمي في صلب اقتصاد الكتاب حيزا هاما لأنه موجه لشريحة المتعلمين والباحثين. أما في تونس فالأمر مختلف تماما، فقطاع النشر لا يقدم دعما قويا للاقتصاد الثقافي الضعيف أساسا. أما مساهمة النشر الأكاديمي فيه فهي ضعيفة بدورها، ولا يمكن أن نتحدث عن مردودية قطاع لا يغطي حتى تكاليف الإنتاج ويعود وجوده أصلا إلى دعم الدولة له عبر الإشراف المباشر على مؤسسات النشر الأكاديمي الرسمية ومؤسسات التعليم العالي والبحث ومراكز البحث العلمي، وكذلك عن طريق الإدارة العامة للكتاب بوزارة الثقافة التي تتولى دعم القطاع عن طريق شراء نسخ من الكتب المنشورة. إلا أن سبل التطوير تبقى قائمة إذا ما تم إعادة هيكلة القطاع وربما التخلي عنه للقطاع الخاص والعمل على تنويع أشكال النشر وتطوير النشر الالكتروني كما سنرى لاحقا.

4.3. واقع النشر الأكاديمي في تونس

يعرف النشر الأكاديمي أسوة بقطاع النشر عموما صعوبات عديدة لعل أهمها عدم انتشار الكتاب بشكل كاف مما يؤثر على مردودية القطاع، بالرغم من أنه نشر رسمي ممول من المال العمومي.

إن ما يمكن ملاحظته للوهلة الأولى هو ضعف الإنتاج الأكاديمي المنشور. ولعل ذلك يرجع لتوجه الباحثين في العلوم الصحيحة والطب والتكنولوجيا إلى النشر في المجلات العالمية المكشّفة والمصنّفة في قواعد البيانات العالمية، وذلك يستدعي القيام بدراسة منفردة لهذه المسألة. إن حجم النشر في التخصصات موضوع الدراسة لا يمثل

---

[15] A Pilot Survey by the IPA and WIPO .The Global Publishing Industry in 2016. https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_ipa_pilotsurvey_2016.pdf (07-01-2019).

[16] المصدر السابق.

إلا نسبة قليلة من الإنتاج الوطني المنشور وهو ضعيف أساسا. ويعود ذلك في اعتقادنا لأسباب متعددة لعل أهمها ضعف البحث العلمي في البلاد. فالميزانية المرصودة لهذا القطاع ضعيفة بدورها، ووضع المدرسين الباحثين والباحثين المتفرغين غير مريح على الإطلاق وهو ما يعيقهم عن الإنتاج العلمي وعن الترقية الأكاديمية وهو أيضا ما يفسر ضعف نسبة الأساتذة من صنف "أ" والذي بلغ في السنة الأكاديمية 2017-2018 20% فقط من إجمالي المدرسين الباحثين بالجامعات التونسية[17].

كما نعتقد أن مسألة دمقرطة الجامعة قد ساهمت إلى حد كبير في عدم الإقبال على الكتاب الأكاديمي بالشكل الكافي. فنسبة كبيرة من الطلبة الملتحقين بالجامعة منذ عقدين لا تستخدم الكتاب كوسيط للمعرفة بل تعتمد بشكل حصري على ما يلقى من دروس داخل الفصل للتحصيل العلمي والاستعداد للامتحانات. كما أن التونسي عموما لا يقبل على القراءة، إذ تشير نتائج الاستشارة الوطنية حول الكتاب والمطالعة لسنة 2009 إلى وجود أزمة عميقة في القراءة لدى التونسيين، فـ 22.74٪ من المستجوبين لم يقرؤوا كتابا واحدا في حياتهم بينما تمثل نسبة الذين لا يحبون الكتاب 18٪. و85٪ من المستجوبين يهجرون الكتاب قبل سن الخامسة والعشرين. ورغم أنّ نسبة الإقبال على القراءة تظل ضعيفة، فإن 65.43٪ من التونسيين يقرّون بأهمية الكتاب والقراءة.

إضافة إلى ذلك يبدو أنه من أسباب ضعف النشر الأكاديمي، هو عدم تنوع أشكال المنشورات، فهي تعتمد أساسا على الكتب والمجلات ونلاحظ غيابا شبه كامل للمعاجم والموسوعات والأدلة والتقارير والكتب الإحصائية. كما لا يوجد تقليد لنشر الكتب الدراسية "Textbook" أي الكتب المقررة في المناهج الدراسية في التعليم العالي. وهذا النوع من المنشورات الموجه للطلبة والذي يمكن أن يأخذ شكلا إلكترونيا يمكن أن يساهم في تطور قطاع النشر الأكاديمي.

5.3. المردودية الاقتصادية للنشر الأكاديمي

يعتبر النشر الأكاديمي صناعة قائمة بذاتها، تعتمد على تمويل نشر الكتب في كامل مراحله، إلا أن العائدات المالية المتحصل عليها لا تغطي تكاليف الإنتاج. وتمويل نشر الكتاب الأكاديمي الرسمي تتحمله الدولة بواسطة رصد الموازنات لمؤسسة النشر الجامعي ومراكز البحث والكليات، ولكن الهدف المعلن ليس الربح المادي، رغم أن هذه المؤسسات مطالبة به لدعم مواردها الذاتية. وتُحدد للمنشورات أسعار رمزية، ويوزع جزء منها مجانا عن طريق الإهداء. وتتراكم كميات كبيرة من المنشورات القديمة التي لم يتم بيعها، وخاصة في المؤسسات الجامعية.

أمّا الاستثناء الوحيد الذي يُمكن ذكره في هذا الصدد هي تجربة كلية الحقوق والعلوم السياسية، والتي تعاقدت مع شركة خاصة لتتولى نشر مجلاتها العلمية لحسابها. وهي بذلك استفادت من التمويل العمومي للاستعانة بالقطاع الخاص، وتبقى مسألة تحقيق المردودية من عدمه رهين الطلب على المنتوج وتقلبات سوق النشر بشكل عام.

---

[17] www.mes.tn

في الحقيقة يبدو أنّ العديد من المبررات قد تفسر عدم إقبال الطلبة والباحثين على المنشورات الجامعية رغم أسعارها المنخفضة، ولعل أهمها عدم اعتماد مناهج التعليم على مقاربة التعلّم الذاتي الذي يجعل الاعتماد على الكتاب عنصرا إلزاميا في مكتبات جامعية جديرة بهذا الاسم تعمل على توفير مصادر التعلم وخدمات المعلومات الضرورية. كما تعود لعوامل اقتصادية ولضعف الإمكانيات المادية للمدرسين والطلبة على حد سواء تحت تأثير عوامل الاقتصاد الكلي ولاعتماد الطلبة على مصادر بديلة كقواعد البيانات العالمية بالنص الكامل مدفوعة الثمن من قبل المركز الوطني للتوثيق العلمي والتقني، هذا إلى جانب سهولة الوصول إلى مقالات الدوريات العلمية من خلال نموذج النفاذ المفتوح (المستودات الرقمية والدوريات الحرة).

6.3. جودة النشر وصدقيته

يتميز النشر الأكاديمي بتونس بأنه نشر موثوق به. فهو يعتمد على التحكيم العلمي بواسطة لجان علمية، حيث يعرض كل بحث على محكّمين اثنين، مع حجب الأسماء، لتقييمه ومراجعة محتواه. كما يعتمد على هيئات تحرير للتدقيق اللغوي وتطبيق معايير النشر الأكاديمي. كما يحترم معايير أخلاقيات النشر العلمي من حيث التزام مبادئ الأمانة العلمية وأصالة البحوث المنشورة، ويستخدم الأرقام المعيارية للمنشورات ويقوم بالإيداع القانوني في المكتبة الوطنية. وتختلف درجة "الصرامة" العلمية من مؤسسة إلى أخرى. ولكن المنشورات الصادرة عنها تبقى في الغالب محترمة للحد الأدنى من معايير الجودة والموثوقية مما يجعلها مقبولة في لجان الإنتداب والترقية بالجامعات. إلا أن هذه المنشورات لا ترتقي إلى مستوى المجلات المكشّفة عالميا، والتي تسمح بالتعريف بالمقال المنشور على مدى واسع وتكسبه "التأثير" المطلوب، وذلك بسبب مسالك التوزيع، كما سيتضح لا حقا.

7.3. الحماية الفكرية وحقوق التأليف

رغم أن لتونس ترسانة من القوانين حول حق المؤلف والحقوق المجاورة، إلا أن إنفاذ القانون لا يتم بالطريقة المثلى. فليست هناك مراقبة ومتابعة للتجاوزات الحاصلة في هذا المجال وأهمها في البيئة الجامعية، عدم احترام حقوق المؤلف في غياب التنبيهات اللازمة بهذا الشأن وغياب برمجيات كشف الانتحال العلمي في أغلب هيئات النشر. ومن بين التجاوزات أيضا عدم حصول المؤلف على مقابل مادي محترم مقابل عمله والاكتفاء بتزويده بنسخ قليلة من مؤلفه، وكذلك تعمّد تصوير الكتاب أو أجزاء من الكتاب وبيعه على رؤوس الملأ في محلات النسخ الخاصة الموجودة في الكليات ومؤسسات التعليم العالي وخارجها ممن يتخصصون في المتاجرة بالمؤلفات الجامعية بجوار الجامعات. ويمثل التحويل إلى الصيغة الرقمية والنشر غير القانوني على شبكة الانترنيت وجها آخر للتعدي على حقوق المؤلف وهو يأخذ منحى تصاعديا في ظل الغياب التام للملاحقات القانونية الزاجرة لهذه الخروقات.

أظهرت الدراسة أن الناشرين الأكاديميين في تونس يأخذون الاحتياطات الضرورية لحماية الأعمال الفكرية التي ينشرونها من خلال تسجيل الأعمال الفكرية

وتضمين ملاحظات حقوق التأليف. ولبعضهم أقسام قانونية لمتابعة التجاوزات التي قد تحصل، ولكن الدراسة بينت أنه لم تسجل حالات نزاع قضائي متعلق بهذه المسألة وهذا لا يعني أنها غير موجودة. وما من شك في أن عدم احترام قانون الملكية الفكرية يتسبب بشكل مباشر في عرقلة نشاط قطاع النشر بصورة عامة وقطاع النشر الأكاديمي بشكل خاص.

8.3. مسالك التوزيع والتعريف بالمنشورات

إن مسلك التوزيع هو حلقة هامة من سلسلة صناعة الكتاب، لكنه في مجال النشر الأكاديمي في تونس، يعتبر عقبة أمام انتشار الكتاب الأكاديمي، حيث أنّ غياب أقسام للتوزيع بالمعنى الاحترافي للمصطلح أو قصورها يعيق انتشار الكتاب الأكاديمي ووصوله إلى المستفيدين منه داخل البلاد وخارجها، خاصة وأننا نتحدث عن الشكل التقليدي للكتب. ولهذا يتعاون مركز النشر الجامعي ومركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية مع موزعين خواص لتوزيع منشوراتهم على أوسع مدى ممكن، بينما تعتمد بقية المؤسسات على إمكانياتها الذاتية في هذه العملية. في حين تتولى أغلبية مؤسسات النشر الأكاديمي موضوع الدراسة بيع منشوراتها مباشرة من المؤسسة أو عن طريق البريد بالنسبة للطلبات الآتية من الخارج، كما تمثل المشاركة في معرض تونس الدولي للكتاب أهم فرصة لترويج الكتاب الأكاديمي. وأما عملية الإشهار فتتم عن طريق إعداد "مطويات إشهارية" وبواسطة العرض من خلال موقع الويب المؤسسي.

4. نحو التحول إلى صناعة للنشر الأكاديمي الالكتروني

إن النشر الأكاديمي في العالم صناعة مزدهرة تحقق للجامعات ولمراكز البحوث وللشركات التي تشرف عليه أرباحا طائلة بفضل جودة المنشورات وموثوقيتها وانتشارها وتنوع أشكالها واعتمادها على النشر الرقمي والنشر المزدوج. ولا بد لقطاع النشر الأكاديمي بتونس من التحول من النشر التقليدي المدعوم من الدولة إلى نشر بديل، خاص أو شبه خاص يحترم معايير النشر الأكاديمي العالمي من حيث احترام مدونة لأخلاقيات النشر والاحتكام إلى الجودة العلمية العالية، وكذلك التحول تدريجيا إلى النشر الالكتروني.

إن ظهور النشر الرقمي وانتشاره هو سبب مباشر لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكان لازدهار مجتمع المعرفة وانتشار الحواسيب الشخصية وتطبيقات النشر العلمي وبرمجيات إدارة المحتوى الأثر المباشر في ظهور الوثائق الإلكترونية وتنوعها. والوثيقة الالكترونية هي "مجموعة متناسقة من الكيانات الرقمية (نص، رسم بياني، صورة ثابتة، صورة متحركة، صوت) مخزنة على حواسيب متشابكة أو على أوعية الكترونية متنقلة"[18]. والنشر الالكتروني هو اعتماد الصيغة الرقمية للوثائق كأساس لعملية النشر واستخدام التكنولوجيا الرقمية لاستبدال المواد المكتوبة والسمعية البصرية

[18] Dupoirier. Gérard .L'edition electronique. Paris. Hermes, 2018, p. 18.

بحيث يمكن نشرها والوصول إليها من خلال الأجهزة الإلكترونية المحوسبة، ويعود ظهوره لانتشار الوثائق الرقمية وانخفاض كلفتها مقارنة بالوثيقة التقليدية.

فالنشر الالكتروني يساعد دون شك على تلافي الصعوبات التي يعرفها النشر التقليدي. ولا بد أن تقتحم مؤسسات النشر الأكاديمي في تونس هذا المجال لأنه يساعد على انتشار الإنتاج العلمي المنشور ويحقق فوائد مادية عالية. ولا بد من الإشارة إلى أن النشر الالكتروني في العالم العربي لا يزال في بداياته ولم يعرف بعد التطور والانتشار المرجوين. ولكن أغلب المؤشرات تفيد بأن مستقبل هذا النمط من النشر واعد بالنظر "إلى الإمكانات البشرية والتكنولوجية المتوفرة. فالعالم العربي يمكن أن يكون عنصرا فاعلا في مشهد النشر الالكتروني العالمي لما تمثله اللغة العربية من عنصر مشترك بين شعوب المنطقة، فمن اليسير إنشاء منصات الكترونية إقليمية هامة، ولكن في نفس الوقت هنالك كثير من التحديات التي تواجهه وأبرزها الصعوبات المتعلقة بالمعالجة الآلية للنصوص باللغة العربية"[19]. كما أن انتشار الأشكال البديلة للاتصال العلمي بشكل كبير على شبكة الانترنيت مثل المدونات وبروز الجيل الجديد من الشباب المتمرس على الثقافة الرقمية هو "مؤشر على تأقلم الشريحة العمرية من الأطفال والشباب مع البيئة الرقمية بما يعزز الثقة بالإمكانات الواعدة للنشر الالكتروني العربي"[20].

إن النشر العلمي الرقمي للكتب والدوريات لم يدخل بعد، مثلما هو الشأن في الغرب، في تقاليد النشر الأكاديمي في تونس. ويعزى ذلك في تقديرنا إلى غياب سياسات البحث العلمي وضعف الإقبال على مصادر المعرفة بشكل عام، مما يجعل سوق النشر العلمي الالكتروني غير مربحة اقتصاديا. رغم أن الجامعات ومراكز البحوث تضع من ضمن أهدافها المعلنة التحول إلى هذا النوع من النشر. وفي المقابل بدأ الاهتمام يتزايد في الأوساط الأكاديمية في تونس بمسألة النفاذ الحر إلى المعلومات العلمية والتقنية، ولكن الانخراط الفعلي في هذه الحركة العالمية لا يزال ضعيفا مقابل "تزايد التفاعل الإيجابي مع النفاذ الحر من قبل كثير من الدول الإفريقية"[21].

في هذا الصدد، شرع المعهد العالي للتوثيق بجامعة منوبة في بلورة مشروع رائد يتمثل في إنشاء أرشيف مفتوح بالجامعة يساعد على "توسيع إمكانيات النفاذ إلى نتائج البحث ويمكّن من إيجاد الحلول الاستراتيجية لإشكاليات النظام القائم أساسا على النشر التقليدي ويساهم في رصد الإنتاج العلمي للجامعة وتمكين الباحثين من تفعيل مساهماتهم وإتاحة أوسع قدر من النفاذ للأعمال والمقالات التي ينجزها الباحثون في مؤسسات

---

[19] حبشي، خالد. النشر الالكتروني والقراءة الرقمية في الوطن العربي. مجلة التسجيلة، العدد 26، 2014، ص 54.

[20] حبشي، خالد. المصدر السابق.

[21] تقرير حول مشروع إحداث أرشيف مفتوح بجامعة منوبة، مقترح من قبل فريق البحث "النفاذ المفتوح إلى المعلومات العلمية والتقنية". المعهد العالي للتوثيق، 2012.

الجامعة"[22]. ويهدف المشروع إلى "زيادة مرئية نتائج البحوث في إطار إصلاح منظومة الاتصال العلمي"[23]. ولكن على المستوى الاقتصادي، فإن هذا النوع من النشر لا مردودية اقتصادية له، بل إن ظهوره أتى ليحدّ من جشع التجمعات الكبرى للناشرين الأكاديميين في العالم.

الخاتمة

يعكس واقع النشر الأكاديمي في تونس بشكل أمين حالة النشر في البلاد عموما، وهو نشر تقليدي يخدم أساسا البيئة الأكاديمية ومجتمع المثقفين. ورغم أنه نشر رسمي ممول من المال العام إلا أن أزمة النشر ألقت بظلالها على هذا القطاع الحيوي بسبب ضعف الإنتاج العلمي وارتفاع تكلفة الإنتاج وندرة الموارد وضعف الإقبال على اقتناء الكتاب الأكاديمي. فالأزمة هي أزمة هيكلية تستوجب إجراء إصلاحات عميقة وعاجلة. ويستدعي ذلك إعادة صياغة النصوص القانونية المنظمة لهذا القطاع بما يساعد على معالجة الهنات المسجلة وخاصة تلك المتعلقة بضعف الإنتاج وسوء التوزيع والعجز المادي والعمل على تحسين جودة المحتوى باعتماد مدوّنة نشر موحدة والتنسيق بين مختلف الفاعلين في القطاع.

ولا خلاف في القول بأن معالجة أزمة النشر الأكاديمي لا بد من أن تُعالج في بعدها الشامل، حيث تتنزّل، في تقديرنا، في إطار إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، إذ لابدّ أن تكون المناهج التعليمية في الجامعة، محفّزة على التعلّم الذاتي واستخدام مصادر التعلم، مع ضرورة رفد البحث العلمي بالإمكانيات المادية الملائمة لإنتاج المعرفة ذات القيمة المضافة بما يساعد على المشاركة الفاعلة في بناء اقتصاد المعرفة.

كما أنّ توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في قطاع النشر الأكاديمي أصبح اليوم ضرورة ملحة، فالنشر الالكتروني تطور وازدهر وأضحى الشكل الأكثر انتشارا للمحتوى العلمي والتقني، وهو أقل كلفة وأكثر مردودا للناشرين وهو يحقق المرئية المطلوبة ويساعد على تحسين ترتيب الجامعات التونسية. إضافة إلى أنّ اعتماد النشر الالكتروني في تونس يستدعي أيضا توفير المعدات المعلوماتية والاتصالية وأجهزة القراءة الرقمية وتعميمها في الجامعات الداخلية وتدريب المستفيدين على استخدامها وردم الفجوة الرقمية والمعرفية أو تقليصها بين المناطق الأكثر حظا والداخل الأقل نموا.

---

[22] تقرير مشروع إحداث أرشيف مفتوح بجامعة منوبة، مقترح من قبل فريق البحث "النفاذ المفتوح إلى المعلومات العلمية والتقنية". المعهد العالي للتوثيق، 2012.

[23] Houissa, Souheil, et al. De l'usage et la production de l'IST a la production du libre accès : Implication des chercheurs de l'UMA, ISD, Actes du colloque international Libre accès et recherche scientifique vers de nouvelle valeur, 2018.

المراجع

- إحسان علي هلول (2011)، "واقع النشر العلمي في جامعة بابل : دراسة تقويمية"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، 1(2)، 143-170.

- بوشناخ حفيظة ؛ دوافلية مريم (2018)، "سلوك وتوجهات الأستاذ الجامعي نحو النشر العلمي : دراسة استقصائية لعينة من أساتذة جامعة الجيلالي بونعامة تخصص تاريخ". http://hdl.handle.net/123456789/2281.

- بطوش كمال (2005)، "النشر الالكتروني وحتمية الولوج إلى المعلومات بالمكتبة الجامعية الجزائرية"، مجلة المكتبات والمعلومات، مجلد 1، عدد 1، 2005.

- باسل محمد عبد الله (2009)، "النشر الالكتروني العلمي على الانترنت : عرض لتجربة مجلة التقني"، المجلة العراقية للمعلومات، 10(1-2)، 1-36.

- خالد حبشي، "النشر الالكتروني والقراءة الرقمية في الوطن العربي"، مجلة التسجيلة، العدد 26، 2014، ص 54.

- فهيم عمرو سعيد (2009)، "النشر الإلكتروني في الجامعات المصرية : دراسة ببليومترية تحليلية"، العربية 3000، 2009، عدد 37، ص 47-77.

- وحيد قدورة (2000)، "النشر الإلكتروني وانعكاساته على المكتبات ومراكز المعلومات"، المجلة المغاربية للتوثيق، عدد 10، 2000، ص 211-236.

- محمد بن الخوجة، صفحات من تاريخ تونس، بيروت : دار الغرب الإسلامي، 1986. ص 166.

- محمد صالح قادري، "مهن النشر وصناعة الكتاب في تونس"، مركز النشر الجامعي،2007، 301 ص.

- وحيد قدورة (2005)، البحث العلمي والمعلومات بتونس : الإنتاج المعرفي للباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية (1956-1987)، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس 2005، ص 159.

- نادية عيادي (2018)، "مشكلات نشر البحوث العلمية في الجزائر من وجهة نظر الاساتذة الجامعيين"، التراث، 7(5)، 16-27.

- Allal, K. B. ; Dahmane, M., & Slimani, R. (2008, May). Les chercheurs algériens et la publication électronique dans les archives ouvertes : cas D'ARCHIVALG », in 1er Workshop International sur : «La Numérisation (BNB), la Normalisation et le E-learning. CNPLET/Tipaza, 28 au 30 Mai 2008, (pp. 1-15p).

- Assié ; Benjamin (2007). L'Edition universitaire, Lyon : ENNSIB.

- DIOUF, J. P. (2006). La publication académique en panne : Quelles perspectives pour l'Afrique?, in CODESRIA – ASC Leiden, Pays-Bas, 06-08 septembre 2006, pp. 1-21.

- Ben Ayed, M. L'édition en Tunisie 2003-2016 réalités et perspectives, Atlas Edition, 2017.

- Dupoirier. Gérard (2018) .L'édition électronique. Paris. Hermes. P. 18

- Houissa, Souheil, et al. (2018). De l'usage et la production de l'IST à la production du libre accès : Implication des chercheurs de l'UMA, ISD, Actes du colloque international Libre accès et recherche scientifique vers de nouvelle valeur.

- Larivière, V., Haustein, S. Mongeon, Ph. (2015). The Oligopoly of academic publishers in the digital era. https://journals.plos.org/plosone/article?id=10.1371/journal.pone.0127502.

- Lemerle, S. (2012). Odile Jacob et le monde académique : aspects éditoriaux, commerciaux et symboliques.

- Pignard, Nathalie (2000). Les nouvelles formes de publication scientifique sur Internet : la remise en cause du modèle éditorial traditionnel Mémoire en DEA de Sciences de l'Information et de la Communication Option Communication et Médias, Institut de la Communication et des Médias Université Stendhal Grenoble 3. – 101p [Consulté le 02 août 2006] http://memsic.ccsd.cnrs.fr/documents/archives0/00/00/02/29/mem_00000229_01/mem_00000229.rtf

- Oillo, D., Pierre, V., & Consultante, I. S. T. (2008, October). Un dispositif d'appui à l'édition scientifique en ligne. In Actes de la Conférence sur la publication et la diffusion électronique «La mise en ligne des revues scientifiques africaines : Opportunités, implications et limites, (pp. 6-7).

- Olukoju, Ayodeji (2004). The Crisis of Research and Academic Publishing in Nigerian Universities, In : African Universities in the Twenty-first Century: Knowledge and Society, Vol. II/Ed. By Paul Tiyambe Zeleza and Adebayo Olukoshi., Dakar: CODESRIA, p. 363-375.

- Thompson, J. B. (2006). L'édition savante à la croisée des chemins, Actes de la recherche en sciences sociales, (4), 93-98.